No. 41865

France
and
Algeria

Agreement between the Government of the French Republic and the Government of the People's Democratic Republic of Algeria on the reciprocal promotion and protection of investments (with exchange of letters). Algiers, 13 February 1993

Entry into force: *27 June 2000, in accordance with article 12*

Authentic texts: *Arabic and French*

Authentic text (exchange of letters): *French*

Registration with the Secretariat of the United Nations: *France, 1 October 2005*

France
et
Algérie

Accord entre le Gouvernement de la République française et le Gouvernement de la République algérienne démocratique et populaire sur l'encouragement et à la protection réciproques des investissements (avec échange de lettres). Alger, 13 février 1993

Entrée en vigueur : *27 juin 2000, conformément à l'article 12*

Textes authentiques : *arabe et français*

Texte authentique (échange de lettres) : *français*

Enregistrement auprès du Secrétariat des Nations Unies : *France, 1er octobre 2005*

- صفتها القانونية كفرع لشخص معنوي لأحد الطرفين المتعاقدين
- نسبة مساهمة مباشرة أو غير مباشرة في رأس مالها من طرف شخص معنوي لأحد الطرفين المتعاقدين يسمح لهذا الشخص المعنوي بمراقبة فعلية ، وخاصة مشاركة تفوق نصف رأس المال .
- الامتلاك المباشر أو غير المباشر لحقوق الانتخاب داخل الشركة التي تسمح لشخص معنوي لأحد الطرفين المتعاقدين من الحصول على موقع حاسم داخل الأجهزة المديرة للشركة أو التأثير بصفة حاسمة على سيرها .

2- فيما يخص المادة الثالثة :

أ) يطبق مبدأ المعاملة العادلة والمنصفة خاصة على عمليات شراء ونقل المواد الأولية والملحقة ، الطاقة والمحروقات ، الى جانب وسائل الانتاج والاستغلال مهما كان نوعها وكذا بيع ونقل المنتجات داخل البلد والى الخارج .

ب) يعالج الطرفان المتعاقدان بعناية في اطار تشريعاتهما الداخلية ، طلبات الدخول والتسريح بالاقامة ، بالعمل وبالنقل والمقدمة من قبل مواطني أحد الطرفين المتعاقدين في اطار استثمار على اقليم الطرف المتعاقد الآخر .

رجائي أن تقدموا لي موافقة حكومتكم على مضمون هذه الرسالة تقبلوا مني سيادة الوزير أبلغ عبارات الاحترام والتقدير .

الجزائر في 13 ديسمبر 1993 .

السيد أحمد بن بيتور

وزير منتدب للخزينة

سيـــادة الـــوزيـــــر ،

يشرفني استنادا الى الاتفاق الموقع هذا اليوم بين حكوم ة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة الجمهورية الفرنسية والمتعلق بالتشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات، أن أؤكد لكم بأن تفسير هذا الاتفاق يتمثل فيمـا يلـــي:

1ـ فيما يخص المادة الأولى:

1ـ تخضع لأحكام هذا الاتفاق الاستثمارات الجزائرية بفرنســا والتي تمت قبل دخوله حيز التنفيذ.

2ـ تخضع لأحكام هذا الاتفاق الاستثمارات الفرنسية بالجزائـر والتي تمت قبل دخوله حيز التنفيذ من قبل مواط ن أو شركات فرنسية تمارس نشاطا اقتصاديا بالجزائـر بتاريخ دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ.

أما فيما يخص تطبيق المادة السادسة من الاتفاق:

- تستفيد بطلب من المواطنين والشركات المعنية ه ذه الاستثمارات الفرنسية بالجزائر من حرية التحويل بشـــرط مطابقاتها مع التشريع والتنظيم الساريي المفعـ ول.
- عند اجراء المطابقة المذكورة في الفقرة أعلاه يجب مراعاة وبعناية الاستثمارات التي أنجزت بالجزائر.
- تمنح السلطات الجزائرية لهذه الاستثمارات معاملة لاتقل امتيازا عن تلك المخصصة للاستثمارات الاخرى.

3ـ لايطبق هذا الاتفاق على الخلافات الناشئة قبل دخوا ه حيز التنفيذ .

4ـ لتطبيق هذا الاتفاق فان المراقبة غير المباشرة على شركة ما،يمكن أن تثبت على وجه الخصوص من خلال العناصرالتالية

ادة الـــوزيـــر

يشرفني أن أعلمكم عن استلام رسالتكم الموءرخة بتاريخ هذا اليـوم والمحررة كما يلي :

" يشرفـــني استنادا الى الاتفاق الموقع هذا اليوم بين حكومـــة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة الجمهورية الفرنسية والمتعلق بالتشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات ،أن أؤكد لكم بأن تفسير هذا الاتفاق يتمثل فيما يلي :

1ـ فيمـا يخـص المـادة الأولـى:

1ـ تخضع لأحكام هذا الاتفاق الاستثمارات الجزائرية بفرنسا والتي تمت قبل دخوله حيز التنفيذ .

2ـ تخضع لأحكام هذا الاتفاق الاستثمارات الفرنسية بالجزائـــر والتي تمت قبل دخوله حيز التنفيذ من قبل مواطني أو شركات فرنسية تمارس نشاطا اقتصاديا بالجزائر بتاريخ دخول هـــذا الاتفاق حيز التنفيذ.

أما فيما يخص تطبيق المادة السادسة من الاتفاق :

- تستفيد بطلب من المواطنين والشركات المعنية من الاستثمارات الفرنسية بالجزائر من حرية التحويل بشرط مطابقاتها مع التشريع والتنظيم السارين المفعول .
- عند اجراء المطابقة المذكورة في الفقرة أعلاه يجب مـــراعاة وبعناية الاستثمارات التي أنجزت بالجزائر .
- تمنح السلطات الجزائرية لهذه الاستثمارات معاملة لاتقـــل امتيازا عن تلك المخصصة للاستثمارات الأخـــرى.

3ـ لا يطبق هذا الاتفاق على الخلافات الناشئة قبل دخوله حيز التنفيذ .

4ـ لتطبيق هذا الاتفاق فان المراقبة غير المباشرة على شركة ما،يمكن أن تثبت على وجه الخصوص من خلال العناصر التالية :

- صفتها القانونية كفرع لشخص معنوي لاحد الطرفين المتعاقدين،
- نسبة مساهمة مباشرة أو غير مباشرة في رأس مالها من طرف شخص معنوي لاحد الطرفين المتعاقدين يسمح لهذا الشخـــص المعنوي بمراقبة فعلية ، وخاصة مشاركة تفوق نصف رأس المال
- الامتلاك المباشر أو غير المباشر لحقوق الانتخاب داخل الشركة

آخر ، يطلب من الأمين العام المساعد الأكثر أقدمية والذي لايحمل جنسية أحد الطرفين المتعاقدين القيام بالتعيينات اللازمة .

5- تتخذ المحكمة التحكيمية قرارتها بأغلبية الأصوات ، تكون هذه القرارات نهائية ونافذة بقوة القانون لكلا الطرفين المتعاقدين .

تحدد المحكمة بنفسها قواعد الاجراءات الخاصة بها ، تفسر قرارتها بطلب من أحد الطرفين المتعاقدين . يتحمل الطرفان بالتساوى المصاريف الخاصة بالاجراءات التحكيمية بما في ذلك مرتبات الحكام وذلك ما لم تقرر المحكمة خلاف ذلك نظرا لظروف خاصة .

المادة الثانية عشر: يشعر كل طرف الطرف الاخر باتمام الاجراءات الداخلية المطلوبة ، الخاصة به ، لدخول الاتفاق الحالي حيز التنفيذ ، حيث يبدأ سريانه بعد شهر من يوم استلام آخر اشعار .

أبرم هذا الاتفاق لمدة أولية من عشر سنوات ، ويبقى ساري المفعول بعد هذه المدة الا اذا قام أحد الطرفين بالغاءه عن الطريق الدبلوماسي بواسطة اشعار مسبق مدته سنة .

عند انتهاء مدة صلاحية هذا الاتفاق ، فان الاستثمارات التي تمت خلال مدة نفاذه تبقى تستفيد من الحماية ومن أحكامه لمدة خمس عشرة سنة اضافية .

حرر بالجزائر في 03 فبراير 1993

في نسختين أصليتين لكل من اللغتين الفرنسية والعربية والنصان معتمدان .

عن حكومة الجمهورية الفرنسية

ميشال سابران
وزير الاقتصاد والمالية

عن حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

أحمد بن بيتور
وزير منتدب للخزينة

هذه المدفوعات على حقوق المستفيد من الضمان في اللجوء الى طرق رفع الدعاوى المشار اليها في المادة الثامنة من الاتفاق الحالي أو في مواصلة الدعاوى المرفوعة حتى الانتهاء الكلي للاجراءات .

المادة العاشرة : تسيّر ، مع عدم الاخلال بأحكام هذا الاتفاق ، الاستثمارات التي شكلت موضوع التزام خاص من طرف أحد الطرفين المتعاقدين حيال مواطنين أو شركات الطرف المتعاقد الآخر ، من خلال نصوص هذا الالتزام ما دام هذا الأخير يتضمن أحكاما أكثر امتيازا من تلك المتضمنة في الاتفاق الحالي .

المادة الحادية عشر :

1ـ كل خلاف يتعلق بتفسير أو تطبيق هذا الاتفاق يجب أن يسوى اذا أمكن بالطرق الدبلوماسية .

2ـ اذا لم يسوى الخلاف في مدى ستة أشهر من تاريخ رفعه من قبل أحد الطرفين المتعاقدين فانه يحال بطلب من أحدهما الى محكمة تحكيمية .

3ـ تشكّل هذه المحكمة لكل حالة خاصة بالطريقة التالية :

يعين كل طرف متعاقد عضوا ، ويعين العضوان باتفاق مشترك مواطنا من دولة ثالثة ليعيّن رئيسا من قبل الطرفين المتعاقدين . يجب أن يعيّن جميع الأعضاء في مدى شهرين من تاريخ اعلان أحد الطرفين للطرف الآخر عن نيته في احالة النزاع على التحكيم .

4ـ في حالة عدم احترام الآجال المحددة في الفقرة الثالثة أعلاه فانه ، وفي غياب أي اتفاق آخر ، يقوم أحد الطرفين المتعاقدين باستدعاء الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة للقيام بالتعيينات اللازمة ، اذا كان الأمين العام من رعايا أحد الطرفين المتعاقدين أو اذا تعذر عليه ممارسة هذه المهمة لسبب

فان اختيار احد هذين الاجراءين يكون نهائيا .

3- ما دام كل من الطرفين المتعاقدين لايعتبر طرفا في الاتفاقية الخاصة بـ ل النزاعات المتعلقة بالاستثمارات بين الدول ورعايا الدول الأخرى(C.I.R.D.I) واذا تعذر حل هذا النزاع في مدى ستة أشهر من تاريخ رفعه من أحد الطرفين ؛ ي النزاع ، فانه يرفع بطلب من أحد الطرفين الى التحكيم أمام محكمة تنشأ لهذا الغرض .

تتشكل هذه المحكمة المنشأة لهذا الغرض لكل حالة بالطريقة التاليـــة :

كل طرف في النزاع يعين حكما ويعين الحكمان سويا حكما ثالثا يكون من رعايا دولة ثالثة ليرأس هذه المحكمة . يجب أن يعين الحكمان في مدى شهرين ويعين الرئيس في مدى ثلاثة أشهر ابتداء من تاريخ الذي أشعر فيه المستثمر ، الطـــرف المتعاقد المعني ، عن نيته في اللجوء الى التحكيم .

في حالة عدم احترام الآجال المشار اليها أعلاه ، فانه يمكن لكل طرف في النزاع الطلب من رئيس هيئة التحكيم للغرفة التجارية بستكهولم بالقيام بالتعيينات اللازمة .

تحدد المحكمة المنشأة لهذا الغرض قواعدها الاجرائية طبقا لتلك الخاصة بلجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي الساري المفعول .

4- عند حل النزاع فانه يجب أخذ بعين الاعتبار مبادىء القانون الدولي ، أحكـــام هذا الاتفاق ، نصوص الالتزام الخاص الذي يمكن أن يكون قد منح لاستثمار ما ، الى جانب القانون الوطني للطرف المتعاقد المعني بالنزاع ، بما في ذلـــك القواعد المتعلقة بتنازع القوانين .

المـادة التاسعـة : اذا كان أحد الطرفين المتعاقدين ، يقوم بموجب ضمان ممنـ وح لاستثمار منجز على اقليم أو في المنطقة البحرية للطرف الاخر ، بمدفوعـــات لاحد مواطنيه أو احدى شركاته فانه ومن هذا المنطلق يقوم مقام هـذا المواطن أو هـذه الشركـــة فيمـا يخص الحقـــوق والأفعال التـي يقـوم بهـا . لا تـوءثر

8/...

اقليم أو المنطقة البحرية للطرف المتعاقد الاخر في اطار استثمار معتمد، التحويل لبلدهم الاصلي ، حصة مناسبة من مرتباتهم .

تتم التحويلات المشار اليها في الفقرات السابقة ، بدون تأخير ، بمعدل الصرف الرسمي المطبق بتاريخ التحويل .

المادة السابعة : في حالة ما اذا كان تشريع أحد الطرفين المتعاقدين ينص على ضمان للاستثمارات التي تتم بالخارج ، فان هذا الضمان يمكن أن يمنح ، من خلال دراسة كل حالة على حدة ، للاستثمارات التي تتم من قبل مواطني أو شركات هذا الطرف على اقليم أو المنطقة البحرية للطرف الاخر.

لا يمكن لاستثمارات مواطني أو شركات أحد الطرفين المتعاقدين على اقليم أو المنطقة البحرية للطرف الاخر ، الاستفادة من الضمان المشار اليه في الفقرة أعلاه الا اذا حصلت مسبقا على موافقة هذا الطرف الاخير.

المادة الثامنة :

1ـ كل خلاف متعلق بالاستثمارات بين احد الطرفين المتعاقدين ومواطن أو شركة من طرف المتعاقد الاخر ، أن يسوى وبقدر المستطاع ، بتراضي الطرفين المعنيين .

2ـ اذا لم تكن تسوية الخلاف بتراضي الطرفين ممكنة في مدى ستة أشهر من تاريخ رفعه من أحد الطرفين في النزاع ، فانه يمكن أن يرفع بطلب من المواطن أو الشركة ، اما الى الهيئة القضائية المختصة للطرف المتعاقد المعني بالنزاع أو الى " المركز الدولي لحل النزاعات المتعلقة بالاستثمارات (C . I. R. D.I) المنشأ بمقتضى الاتفاقية الخاصة بحل النزاعات المتعلقة بالاستثمارات بين الدول ورعايا الدول الاخرى " الموقعة بواشنطن في 18 مارس 1965 .

عندما يرفع مستثمر النزاع الى الهيئة القضائية المختصة للطرف المتعاقد المعني بالنزاع أو الى المركز الدولي لحل النزاعات المتعلقة بالاستثمارات

يحدد مبلغ وكيفية دفع هذا التعويض في أقصى حد بتاريخ نزع الملكية ، ويجب أن يكون هذا التعويض فعليا وأن يدفع بدون تأخر وأن يكون قابلا للتحويل بكل حرية .

ينتج هذا التعويض حتى تاريخ دفعه ، فوائد تحسب بمعدل الفائدة الرسمي لحق السحب الخاص كما هو محدد من طرف صندوق النقد الدولي .

3- يستفيد مواطنو أو شركات أحد الطرفين المتعاقدين الذين لحقت استثماراتهم خسائر ناجمة عن الحرب أو عن أي نزاع مسلح آخر ، كثورة ، حالة طوارىء وطنية ، أو ثورات تقوم على اقليم أو في المنطقة البحرية للطرف المتعاقد الاخر ، من قبل هذه الاخيرة بمعاملة لاتقل امتيازا عن تلك الممنوحة لمواطنيها أو شركاتها أو أولئك الذين ينتمون للدولة الأكثر رعاية .

المادة السادسة : يمنح كل طرف متعاقد ، والذي تمت على اقليمه أو منطقته البحرية استثمارات من طرف مواطني أو شركات الطرف المتعاقد الاخر، لهوءلاء المواطنين أو لهذه الشركات حرية تحويل :

أ) الفوائد ، الأرباح غير الموزعة ، الأرباح الصافية من الضرائب والمداخيل الجارية الاخرى.

ب) العوائد الناجمة عن الحقوق المعنوية المشار اليها في الفقرة الأولى، النقطتين د و هـ من المادة الأولى .

جـ) المدفوعات التي تمت بغرض تسديد القروض المبرمة بصفة نظامية .

د) حصيلة التنازل أو التصفية الكلية أو الجزئية للاستثمار بما في ذلك فوائض القيمة للرأسمال المستثمر .

هـ) التعويضات المترتبة عن نزع أو فقدان الملكية المشار اليهما في المادة الخامسة ، الفقرتين الثانية والثالثة أعلاه .

كما يسمح لمواطني أحد الطرفين المتعاقدين ، الذين سمح لهم بالعمل على

المـادة الرابعـــة : يطبق كل طرف متعاقد ، على اقليمه ومنطقته البحرية ، في صالح مواطني وشركات الطرف الاخّر، في ما يخص استثماراتهم ونشاطاتهم المرتبطة بهذه الاستثمارات ، المعاملة الممنوحة لمواطنيه وشركاته أو المعاملة الممنوحة لمواطني وشركات الدولة الأكثر رعاية اذا كانت هذه المعاملة هي الأف ر امتيازا . كما يطبق هذا المبدأ أيضا على الحقوق التي يستفيد منها المواطنون ، لتأدية نشاطاتهم المهنية ، المسموح لهم بالعمل على اقا م والمنطقة البحرية لاحّد الطرفين المتعاقدين .

على أن هذه المعاملة لا تمتد الى الامتيازات التي يمنحها الطرف المتعاقد لمواطني أو شركات دولة ثالثة بموجب مشاركتها أو مساهمتها في منطقة للتبادل الحر ، في اتحاد جمركي ، في سوق مشتركة ، أو في أي شكل آخـر من أشكال التنظيم الاقتصادي الجهوي .

المـادة الخامـسة :

1ـ تستفيد استثمارات مواطني أو شركات أحد الطرفين المتعاقدين، الـى جانب مداخيل هذه الاستثمارات ، المنجزة على اقليم والمنطقة البحرية للطرف المتعاقد الاخّر ، من حماية وأمن تامين وكاملين .

2ـ لايتخذ الطرفان المتعاقدان تدابير نزع الملكية أو التأميم أو أية تدابير أخرى يترتب عليها نزع ، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، من مواطنـي وشركات الطرف الاخّر استثماراتهم التي يمتلكونها على اقليمهم وعلـى منطقتهم البحرية الا اذا كان ذلك بسبب المنفعة العامة بشرط أن تكون هذه التدابير قد اتخذت طبقا لاجراءات قانونية وأن لا تكون تمييزيـة أو مخالفة لالتزام خاص .

يجب أن ترفق تدابير نزع الملكية اذا اتخذت بدفع تعويض مناسب وفعلـ يحسب مبلغه على أساس القيمة الحقيقية للاستثمارات المعنية والتي تم تقييمها وفقا للظروف الاقتصادية السارية عشية اليوم الذي اتخذت فيه التدابير أو أعلن فيه عنها .

2ـ عبارة " مواطنين " تشير الى الاشخاص الطبيعيين الذين يحملون جنسية أحد الطرفين المتعاقدين .

3ـ عبارة " الشركات " تشير الى كل شخص معنوي مشكل على اقليم أحد الطرفين المتعاقدين طبقا لتشريع هذا الاخير وله في نفس الاقليم مقره الاجتماعي أو أن يكون ، هذا الشخص المعنوي ، مراقبا بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، من طرف مواطنين في أحد الطرفين المتعاقدين ، أو من طرف أشخاص معنوية لها مقرها الاجتماعي على اقليم أحد الطرفين المتعاقدين والمشكلة طبقا لتشريع هذا الاخير .

4ـ عبارة " المداخيل " تشير الى كل المبالغ كالارباح ، العوائد ، الفوائد ، الارباح الموزعة ، الريع ، الاتاوات أو التعويضات الناتجة ، خلال فترة ما ، عن استثمار أو اعادة استثمار المداخيل استثمار.
تتمتع المداخيل بنفس الحماية التي يتمتع بها الاستثمار.

5ـ يطبق الاتفاق الحالي على اقليم كل من الطرفين المتعاقدين وكذا على المنطقة البحرية لكل من الطرفين المتعاقدين والمعرفة فيما يلي بالمنطقة الاقتصادية والرصيف القاري اللذين يمتدان الى ما وراء حدود المياه الاقليمية لكل من الطرفين المتعاقدين واللذين يمارسان عليهما طبقا للقانون الدولي ، حقوق السيادة والسلطة القضائية .

المادة الثانية : يقبل ويشجع ، في اطار تشريعاته وأحكام هذاالاتفاق كل من الطرفين المتعاقدين ، الاستثمارات التي تتم على اقليمه ومنطقته البحرية ، من قبل مواطني وشركات الطرف الاخر.

المادة الثالثة : يلتزم كل من الطرفين المتعاقدين ، طبقا لقواعد القانون الدولي، بضمان ، على اقليمه ومنطقته البحرية ، معاملة عادلة ومنصفة لاستثمارات مواطني وشركات الطرف الاخر ، بحيث أن ممارسة هذا الحق المعترف به لايمكن أن يعرقل قانونيا أو فعليا عن طريق اجراءات غير مبررة أو تمييزية ، قد تؤثر على تسيير، صيانة ، استعمال ، التمتع بهذه الاستثمارات أو تصفيتها.

ب ـ الأسهم ، علاوات الاصدار ، الحصص الاجتماعية وكل شكل من الاشكال الاخرى للمساهمة حتى وان كانت تشكل أقلية ، مباشرة أو غير مباشرة ، في الشركات المشكلة على اقليم والمنطقة البحرية لاحد الطرفين المتعاقدين .

جـ ـ الالتزامات ، الديون وحقوق في كل الخدمات ذات القيمة الاقتصادية .

د ـ حقوق المؤلف ، حقوق الملكية الصناعية (براءات الاختراع، الاجازات ، العلامات المسجلة ، النماذج والتصاميم الصناعية المجسمة) ، الاساليب التقنية ، الأسماء المودعة والزبائن .

هـ ـ الامتيازات الممنوحة بموجب قانون أو عقد وخاصة تلك المتعلقة بالتنقيب ، والزراعة ، استخراج أو استغلال الثروات الطبيعية بما فيها تلك المتواجدة في المنطقة البحرية للطرفين المتعاقدين .

علما بأن هذه الاستثمارات يجب أن يتم قبولها طبقا لتشريع الطرف المتعاقد الذي يتم الاستثمار على اقليمه أو منطقته البحرية .

تستفيد الاستثمارات المنجزة على اقليم أحد الطرفين المتعاقدين ، قبل دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ ، من أحكام هذا الأخير وفقا للاجراءات المحددة في تبادل الرسائل الملحق بهذا الاتفاق .

لايمكن لأي تغيير في شكل الاستثمار أو اعادة الاستثمار أن يمس وصفه كاستثمار في **مفهوم هذا** الاتفاق بشرط أن لايكون هذا التغيير مخالفا لتشريع الطرف المتعاقد **الذي** أنجز الاستثمار على اقليمه أو منطقته البحرية .

اتفاق بين حكومة الجمهورية الفرنسية
وحكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية
الشعبية حول التشجيع والحماية
المتبادلة للاستثمارات .

ان حكومة الجمهورية الفرنسية وحكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية المشار اليهما في ما يلي بالطرفين المتعاقدين ،

- رغبة منهما في تدعيم التعاون الاقتصادي بين الدولتين وخلق الشروط الملائمة لتطوير حركة الاستثمارات بين الجزائر وفرنسا .

- اقتناعا منهما بأن تشجيع وحماية هذه الاستثمارات تساهم في تحفيز عمليات تحويل رؤوس الأموال والتكنولوجيا بين البلدين ، في صالح تنميتهما الاقتصادية .

اتفقتا على ما يلي:

المادة الأولى:

لتطبيق هذا الاتفاق:

1- عبارة " استثمار " تشير الى الأموال كالأملاك الحقوق باختلاف أنواعها الى جانب كل عنصر من الأصول مهما كان نوعه والمرتبطة بنشاط اقتصادي ، والمتمثلة على سبيل الخصوص لا الحصر في ما يلي :

أ- الأملاك المنقولة والعقارية وكذلك الحقوق العينية الأخرى كالرهن العقاري ، الامتيازات ، حق الانتفاع ، الرهن الحيازي ، الكفالة ، والحقوق المماثلة .

[ARABIC TEXT — TEXTE ARABE]

اتفاق بين حكومة الجمهورية
الفرنسية و حكومة الجمهورية الجزائرية
الديمقراطية الشعبية حول التشجيع
و الحماية المتبادلة للاستثمارات.

[FRENCH TEXT — TEXTE FRANÇAIS]

ACCORD ENTRE LE GOUVERNEMENT DE LA RÉPUBLIQUE FRANÇAISE ET LE GOUVERNEMENT DE LA RÉPUBLIQUE ALGÉRIENNE DÉMOCRATIQUE ET POPULAIRE SUR L'ENCOURAGEMENT ET LA PROTECTION RÉCIPROQUES DES INVESTISSEMENT

Le Gouvernement de la République Française et le Gouvernement de la République Algérienne Démocratique et Populaire ci-après dénommés "les Parties contractantes".

Désireux de renforcer la coopération économique entre les deux Etats et de créer des conditions favorables au développement des flux d'investissements entre la France et l'Algérie.

Convaincus que l'encouragement et la protection de ces investissements contribuent à stimuler les transferts de capitaux et de technologie entre les deux pays, dans l'intérêt de leur développement économique.

Sont convenus de ce qui suit :

Article I

Pour l'application du présent accord :

1. Le terme "investissement" désigne des avoirs tels que les biens, droits de toutes natures, et tout élément d'actif quelconque en lien avec une activité économique et, plus particulièrement mais non exclusivement :

a) les biens meubles et immeubles, ainsi que tous autres droits réels tels que les hypothèques, privilèges, usufruits, gages, cautionnements et droits analogues ;

b) les actions, prîmes d'émission, parts sociales et autres formes de participation, même minoritaires, directes ou indirectes, aux sociétés constituées sur le territoire et la zone maritime de l'une des Parties contractantes ;

c) les obligations, créances et droits à toutes prestations avant valeur économique :

d) les droits d'auteur, les droits de propriété industrielle (tels que brevets d'invention, licences, marques déposées, modèles et maquettes industrielles), les procèdes techniques, les noms déposés et la clientèle ;

c) les concessions accordées par la loi ou en vertu d'un contrat, notamment les concessions relatives à la prospection, la culture, l'extraction ou l'exploitation de richesses naturelles, y compris celles qui se situent dans la zone maritime des Parties contractantes.

Il est entendu que lesdits investissements doivent être admis conformément à la législation de la Partie contractante sur le territoire ou dans la zone maritime de laquelle l'investissement est effectué.

Les investissements effectués sur le territoire de l'une des Parties contractantes axant l'entrée en vigueur du présent accord bénéficient des dispositions de celui-ci selon des modalités définies dans un échange de lettres annexé au présent accord.

Toute modification de la forme de l´investissement ou du réinvestissement n'affecte pas leur qualification d'investissement, à condition que cette modification ne soit pas contraire a la législation de la Partie contractante sur le territoire ou dans la zone maritime duquel l'investissement est réalisé.

2. Le terme de "nationaux" désigne les personnes physiques possédant la nationalité de l'une des Parties contractantes.

3. Le terme de "sociétés" désigne toute personne morale constituée sur le territoire de l'une des Parties contractantes, conformément a la législation de celle-ci et y possédant son siège social, ou contrôlée directement ou indirectement par des nationaux de l'une des Parties contractantes ou par des personnes morales possédant leur siège social sur le territoire de lune des Parties contractantes et constituées conformément a la législation de celle-ci,

4. Le terme de "revenus" désigne toutes les sommes telles que bénéfices, redevances, intérêts, dividendes, rentes, royalties ou indemnités, produites durant une période donnée par un investissement ou par le réinvestissement des revenus d'un investissement.

Les revenus jouissent de la même protection que l'investissement.

5. Le présent accord s applique au territoire de chacune des Parties contractantes ainsi qu'a la zone maritime de chacune des Parties contractantes, ci-après définie comme la zone économique ci le plateau continental qui s'étendent au delà de la limite des eaux territoriales de chacune des Parties contractantes et sur lesquels elles ont. en conformité avec le Droit international, des droits souverains et une juridiction.

Article 2

Chacune des Parties contractantes admet et encourage, dans le cadre de sa législation et des dispositions du présent accord, les investissements effectués par les nationaux et sociétés de l'autre Partie sur son territoire et dans sa zone maritime.

Article 3

Chacune des Parties contractantes s´engage à assurer, sur son territoire et dans sa zone maritime, un traitement juste et équitable, conformément aux principes du Droit international, aux investissements des nationaux et sociétés de l'autre Partie, faisant en sorte que l'exercice du droit ainsi reconnu ne soit entravé ni en droit, ni en fait, par des mesures injustifiées ou discriminatoires qui affecteraient la gestion. l'entretien. l'utilisation, la jouissance ou la liquidation desdits investissements.

Article 4

Chaque Partie contractante applique, sur son territoire et dans sa zone maritime, aux nationaux ou sociétés de l'autre Partie, en ce qui concerne leurs investissements et activités liées à ces investissements, le traitement accordé a ses nationaux ou sociétés, ou le traitement accordé aux nationaux ou sociétés de la Nation la plus favorisée, si celui-ci est plus avantageux. Ce principe s'applique également aux droits dont bénéficient, pour 'exercice de

leurs activités professionnelles, les nationaux autorisés à travailler sur le territoire et dans la zone maritime de l'une des Parties contractantes.

Ce traitement ne s'étend toutefois pas aux privilèges qu'une Partie contractante accorde aux nationaux ou sociétés d'un Etat tiers, en vertu de sa participation ou de son association à une zone de libre échange, une union douanière, un marché commun, ou toute autre forme d'organisation économique régionale.

Article 5

î. Les investissements effectués par des nationaux ou sociétés de l'une ou l'autre des Parties contractantes bénéficient, de même que le revenu de ces investissements, sur le territoire et dans la zone maritime de l'autre Partie contractante d'une protection et d'une sécurité pleines et entières.

2. Les Parties contractantes ne prennent pas de mesures d'expropriation ou de nationalisation ou toutes autres

mesures dont l'effet est de déposséder, directement ou indirectement, les nationaux et sociétés de l'autre Partie des investissements leur appartenant, sur leur territoire et dans leur zone maritime, si ce n'est pour cause d'utilité publique, et à condition que ces mesures soient prises conformément aux procédures légales, et ne soient ni discriminatoires, ni contraires à un engagement particulier.

Les mesures de dépossession qui pourraient être prises doivent donner lieu au paiement d'une indemnité adéquate et effective dont le montant sera calculé sur la valeur réelle des investissements concernés, et évalué par rapport aux conditions économiques prévalant à la veille du jour ou les mesures ont été prises ou connues dans le public.

Cette indemnité, son montant et ses modalités de versement sont fixés au plus tard à la date de la dépossession. Cette indemnité est effectivement réalisable, versée sans retard et librement transférable. Elle produit, jusqu'à la date de versement, des intérêts calculés au taux d'intérêt officie! du droit de tirage spécial, tel que fixé par le FMI.

3. Les nationaux ou sociétés de l'une des Parties contractantes dont les investissements auront subi des pertes dues à la guerre ou à tout autre conflit armé, révolution, état d'urgence national ou révolte survenu sur le territoire ou dans la zone maritime de l'autre Partie contractante, bénéficieront, de la part de cette dernière, d'un traitement non moins favorable que celui accordé à ses propres nationaux ou sociétés ou à ceux de la Nation la plus favorisée.

Article 6

Chaque Partie contractante, sur le territoire ou dans la zone maritime de laquelle des investissements ont été effectués par des nationaux ou sociétés de l'autre Partie contractante, accorde à ces nationaux ou sociétés le libre transfert :

a) des intérêt, dividendes, bénéfices après impôts et autres revenus courants ;

b) des redevances découlant des droits incorporels désignés au paragraphe 1, lettres d) et e) de l'Article 1;

c) des versements effectués pour le remboursement des emprunts régulièrement contractes ;

d) du produit de la cession ou de la liquidation totale ou partielle de l'investissement, y compris les plus-values du capital investi :

e) des indemnités de dépossession ou de perte prévues a l'Article 5, paragraphes 2 et 3 ci-dessus.

Les nationaux de chacune des Parties contractantes qui ont etc autorises à travailler sur le territoire ou dans la zone maritime de l'autre Partie contractante, au titre d'un investissement agréé, sont également autorises a transférer dans leur pays d'origine une quotité appropriée de leur rémunération.

Les transferts visés aux paragraphes précédents sont effectués sans retard au taux de change officiel applicable à la date du transfert.

Article 7

Dans la mesure où la réglementation de l'une des Parties contractantes prévoit une garantie pour les investissements effectués a l'étranger, celle-ci peut être accordée, dans le cadre d'un examen cas par cas, a des investissements effectués par des nationaux ou sociétés de cette Partie sur le territoire ou dans la zone maritime de 'autre Partie.

Les investissements des nationaux et sociétés de l'une des Parties contractantes sur le territoire ou dans la zone maritime de l'autre Partie ne pourront obtenir la garantie visée à l'alinéa a-dessus que s'ils ont, au préalable, obtenu l'agrément de cette dernière Partie.

Article 8

1. Tout différend relatif aux investissements entre l'une des Parties contractantes et un national ou une société de l'autre Partie contractante est. autant que possible, régie à l'amiable entre les deux Parties concernées.

2. Si un tel différend n'a pas pu être réglé à l'amiable dans un délai de six mois à partir du moment ou il a été soulève par l'une des Parties au différend, il est soumis a la demande du national ou de la société, soit à la juridiction compétente de la Partie contractante impliquée dans le différend, soit à l'arbitrage du Centre International pour le Règlement des Différends relatifs aux Investissements (CIRDI) créé par la "Convention pour le Règlement des Différends relatifs aux Investissements entre Etats et ressortissants d'autres Etats", signée à Washington le 18 mars 1965.

Une fois qu'un investisseur a soumis le différend à la juridiction compétente de la Partie contractante impliquée dans le différend ou au CIRDI, le choix de l'une ou l'autre de ces procédures reste définitif.

3. Tant que chacune des Parties contractantes n'est pas partie à la "Convention pour le Règlement des Différends relatifs aux Investissements entre Etats et ressortissants d´autres Etats" et si un tel différend n'a pas pu être régie dans un délai de six mois à partir du moment où il a été soulevé par l'une ou l'autre des Parties au différend, il est soumis à la demande de l'une ou l'autre de ces parties a l'arbitrage devant un tribunal "ad hoc".

Ce tribunal "ad hoc" sera formé pour chaque cas de la manière suivante : chaque Partie au différend désigne un arbitre, les deux arbitres désignent ensemble un troisième arbitre ressortissant d'un Etat tiers, qui sera président du tribunal. Les arbitres doivent être désignes dans un délai de deux mois, le président dans un délai de trois mois à compter de la date à laquelle l'investisseur a notifié à la Partie contractante concernée son intention de recourir à l'arbitrage.

Au cas où les délais visés ci-dessus ne sont pas respectés, chaque Partie au différend peut demander au Président de l'Institut d'arbitrage de la Chambre de Commerce de Stockholm de procéder aux nominations nécessaires.

Le tribunal "ad hoc" fixe ses propres règles de procédure en conformité avec celles de la Commission des Nations Unies pour le Droit Commercial International en vigueur.

4. Pour le règlement du différend, il sera tenu compte des principes du Droit international, des dispositions du présent accord, des termes de l'engagement particulier qui aura pu être accordé à un investissement et du droit national de la Partie contractante impliquée dans le différend, y compris les règles relatives aux conflits de lois.

Article 9

Si l´une des Parties contractantes, en vertu d'une garantie donnée pour un investissement réalise sur le territoire ou dans la zone maritime de l'autre Partie, effectue des versements à l'un de ses nationaux ou à l´une de ses sociétés, elle est, de ce fait, subrogée dans les droits et actions de ce national ou de cette société.

Lesdits versements n'affectent pas les droits du bénéficiaire de la garantie à recourir aux voies de recours prévues à l'Article 8 du présent accord ou à poursuivre les actions introduites jusqu'à l'aboutissement de la procédure.

Article 10

Les investissements ayant fait l'objet d'un engagement particulier de lune des Parties contractantes a 'égard des nationaux d sociétés de l'autre Partie contractante sont régis, sans préjudice des dispositions du présent accord, par les termes de cet engagement dans la mesure ou celui-ci comporte des dispositions plus favorables que celles qui sont prévues par le présent accord.

Article 11

1. Les différends relatifs à l'interprétation ou à l'application du présent accord doivent être réglés, si possible, par la voie diplomatique.

2. Si dans un délai de six mois à partir du moment où il a été soulevé par l'une ou l´ autre des Parties contractantes, le différend n'est pas réglé, il est soumis, à la demande de l'une ou l'autre Partie contractante, à un Tribunal d'arbitrage.

3. Ledit Tribunal sera constitue pour chaque cas particulier de la manière suivante :

Chaque Partie contractante désigne un membre, et les deux membres désignent, d'un commun accord, un ressortissant d'un Etat tiers qui est nommé Président par les deux

Parties contractantes. Tous les membres doivent être nommés dans un délai de deux mois à compter de la date à laquelle une des Parties contractantes a fait part à l'autre Partie contractante de son intention de soumettre le différend à l'arbitrage.

4. Si les délais fixés au paragraphe 3 ci-dessus nom pas été observés. l'une ou l'autre Partie contractante, en l'absence de tout autre accord, invite le Secrétaire Général de l'Organisation des Nations Unies à procéder aux désignations nécessaires. Si le Secrétaire Général est ressortissant de l'une ou l'autre Partie contractante ou si. pour une autre raison, il est empêché d'exercer cette fonction, Je Secrétaire Général adjoint le plus ancien et ne possédant pas la nationalité de l'une des Parties contractantes procède aux désignations nécessaires.

5. Le Tribunal d'arbitrage prend ses décisions à la majorité des voix. Ces décisions sont définitives et exécutoires de plein droit pour les Parties contractantes.

Le Tribunal fixe lui même son règlement, Il interprète la sentence à la demande de l'une ou l'autre Partie contractante. A moins que le Tribunal n'en dispose autrement compte tenu de circonstances particulières, les frais de la procédure arbitrale, y compris les vacations des arbitres, sont répartis également entre les Parties.

Article 12

Chacune des Parties notifiera à l'autre l'accomplissement des procédures internes requises en ce qui la concerne, pour l'entrée en vigueur du présent accord, qui prendra effet un mois après le jour de la réception de la dernière notification.

L'accord est conclu pour une durée initiale de dix ans; il restera en vigueur après ce terme, à moins que l'une des Parties ne le dénonce par la voie diplomatique avec préavis d'un an.

A l'expiration de la période de validité du présent accord, les investissements effectués pendant qu'il était en vigueur continueront de bénéficier de la protection de ses dispositions pendant une période supplémentaire de quinze ans.

Fait à Alger, le 13 février 1993 en deux originaux, chacun en langue française et en langue arabe les deux textes faisant également foi.

Pour le Gouvernement de la République Française :

MICHEL SAPIN

Pour le Gouvernement de la République Algérienne démocratique et Populaire :

AHMED BENBITOUR

I

Alger, le 13 février 1993

Monsieur le Ministre,

J'ai l'honneur de me référer à l´Accord signé ce jour entre le Gouvernement de la République Algérienne Démocratique et Populaire et le Gouvernement de la République Française sur l'encouragement et la protection réciproques des investissements et de vous préciser que l'interprétation de cet accord est là suivante :

1. En ce qui concerne l'Article 1 :

1. Les investissements algériens en France effectués avant l'entrée en vigueur du présent accord sont soumis aux dispositions de cet accord.

2. Les investissements français en Algérie, effectues avant l'entrée en vigueur du présent accord par des nationaux et sociétés français exerçant une activité économique en Algérie à la date de l'entrée en vigueur du présent accord, sont soumis aux dispositions de cet accord.

Toutefois, en ce qui concerne l'application de l'Article 6 de l'accord :

- ces investissements français en Algérie bénéficient de la liberté de transfert sous réserve de leur mise en conformité avec la législation et la réglementation en vigueur, à la demande des nationaux et sociétés concernés :

- lors de la mise en conformité, il sera tenu compte avec bienveillance des investissements déjà réalisés en Algérie;

- les autorités algériennes accordent à ces investissements un traitement non moins favorable que celui qui est réservé aux autres investissements.

3. Le présent accord ne sera pas applicable aux différends dont la naissance est antérieure à la date d'entrée en vigueur de cet accord.

4. Pour l'application du présent accord, le contrôle indirect d'une société pourra être établi notamment à partir des éléments suivants :

- son statut de filiale d'une personne morale de l'une des Parties contractantes ;

- un pourcentage de participation, directe ou indirecte à son capital d'une personne morale de l'une des Parties contractantes permettant à cette personne morale un contrôle effectif, et notamment une participation supérieure à la moitié du capital ;

- la possession directe ou indirecte de droits de vote dans la société, permettant à une personne morale de l'une des Parties contractantes d'avoir une position déterminante dans les organes dirigeants de la société ou d'influer autrement de manière décisive sur son fonctionnement

2. En ce qui concerne l'Article 3 :

a) Le principe de traitement juste et équitable s'applique notamment à l'achat et au transport de matières premières et de matières auxiliaires, d'énergie et de combustibles, ainsi que de moyens de production et d´exploitation de tout genre, et à la vente et au transport des produits à l'intérieur du pays et à l'étranger :

b) les parties contractantes examineront avec bienveillance, dans le cadre de leur législation interne, les demandes d'entrée et d'autorisation de séjour, de travail, et de circulation introduites par des nationaux d'une Partie contractante, au titre d'un investissement sur le territoire de l'autre Partie contractante.

Je vous serais obligé de bien vouloir me faire part de l´accord de votre Gouvernement sur le contenu de cette lettre.

Je vous prie d'agréer, Monsieur le Ministre, les assurances de ma plus haute considération.

Le Ministre délégué au Trésor,
AHMED BENBITOUR

Monsieur Michel SAPIN
Ministre de l'économie et des finances
de la République française

II

Alger, le 13 février 1993

Monsieur le Ministre,

J"ai l'honneur d'accuser réception de votre lettre de ce jour dont la teneur suit:

[Voir note I]

J'ai l'honneur de vous confirmer l'accord de mon Gouvernement sur le contenu de cette lettre.

Je vous prie d'agréer, Monsieur le Ministre, les assurances de ma plus haute considération.

Le Ministre de l'économie et des finances,
MICHEL SAPIN

Monsieur Ahmed Benbitour
Ministre délégué au Trésor de la
République Algérienne démocratique et
populaire

[TRANSLATION - TRADUCTION]

AGREEMENT BETWEEN THE GOVERNMENT OF THE FRENCH REPUBLIC AND THE GOVERNMENT OF THE PEOPLE'S DEMOCRATIC REPUBLIC OF ALGERIA ON THE RECIPROCAL PROMOTION AND PROTECTION OF INVESTMENTS

The Government of the French Republic and the Government of the People's Democratic Republic of Algeria, hereinafter referred to as "the Contracting Parties",

Desiring to strengthen economic cooperation between the two States and to create favourable conditions for the development of investment flows between France and Algeria,

Convinced that the promotion and protection of these investments will help to stimulate transfers of capital and technology between the two countries in the interest of their economic development,

Have agreed as follows:

Article 1.

For the purpose of this Agreement:

1. The term "investment" means assets such as goods, rights of whatever nature and any kind of asset related to an economic activity and, in particular, though not exclusively:

(a) Movable and immovable property, and any other rights in them such as mortgages, liens, usufructs, security deposits, pledges and similar rights;

(b) Shares, premiums on shares, partnership shares and any other form of participation, including minority, direct or indirect participation, in companies constituted in the territory of maritime zone of one of the Contracting Parties;

(c) Title to money or debentures, or title to any legitimate performance having an economic value;

(d) Copyrights, industrial property rights (such as patents, licences, trademarks, industrial models and mock-ups), technical processes, trade names and goodwill;

(e) Concessions conferred by law or contract, including concessions to search for, cultivate, extract or exploit natural resources, including those which are located in the maritime zones of the Contracting Parties.

It is understood that these investments must be admitted in accordance with the laws of the Contracting Party in whose territory or maritime zone the investment is made.

The provisions of this Agreement shall apply to investments made in the territory of one of the Contracting Parties before the entry into force of this Agreement, according to the modalities defined in an exchange of letters annexed to this Agreement.

Any alteration of the form of the investment or reinvestment shall not affect their qualification as investments, provided that such alteration is not in conflict with the laws of the Contracting Party in whose territory or maritime zone the investment is made.

2. The term "nationals" means physical persons possessing the nationality of one of the Contracting Parties.

3. The term "company" means any legal person constituted in the territory of one Contracting Party in accordance with the laws of that Party and having its registered office in the territory of that Party, or controlled directly or indirectly by nationals of one Contracting Party, or by legal persons having their registered office in the territory of one Contracting Party and constituted in accordance with the laws of that Party.

4. The term "returns" means all amounts such as profits, fees, interest, dividends, rent, royalties or compensation produced during a given period by an investment or by the reinvestment of investment returns.

Investment returns shall enjoy the same protection as the investment.

5. This Agreement shall apply to the territory of each Contracting Party, and to the maritime zone of each Contracting Party, hereinafter defined as the economic zone and the continental shelf extending beyond the limit of the territorial waters of each Contracting Party, over which they have sovereign rights and jurisdiction in accordance with international law.

Article 2

Each Contracting Party shall admit and encourage, within the framework of its laws and the provisions of this Agreement, investments made by nationals and companies of the other Party in its territory and maritime zone.

Article 3

Each Contracting Party shall extend fair and equitable treatment, in accordance with the principles of international law, to investments made by nationals and companies of the other Party in its territory or maritime zone, ensuring that the exercise of the right thus recognized shall not be hindered, by law or in practice, by unreasonable or discriminatory measures which would affect the management, maintenance, use, enjoyment or disposal of those investments.

Article 4

Each Contracting Party shall apply, in its territory and maritime zone to nationals or companies of the other Party, with respect to their investments and activities related to these investments, the treatment granted to its own nationals or companies or the treatment granted to nationals or companies of the most favoured nation, if the latter is more favourable. This principle shall also apply to the rights enjoyed (for the exercise of their professional activities) by nationals authorized to work in the territory or maritime zone of one of the Contracting Parties.

This treatment shall not, however, include the privileges granted by one Contracting Party to nationals or companies of a third State by virtue of its participation in or association with, a free trade area, customs union, common market or any other form of regional economic organization.

Article 5

1. The investments made by nationals or companies of one Contracting Party shall enjoy full and complete protection and safety in the territory and maritime zone of the other Contracting Party, as shall the return on these investments.

2. Neither Contracting Party shall take any expropriation or nationalization measures or any other measures which could cause nationals and companies of the other Party to be dispossessed, directly or indirectly, of their investments in its territory and maritime zone, except in the public interest and provided that these measures are taken in accordance with legal procedures and are not discriminatory or contrary to a specific commitment.

Any dispossession measures which might be taken shall give rise to adequate and effective compensation, the amount of which shall be calculated on the basis of the real value of the investments concerned and shall be set in accordance with the economic conditions prevailing on the day preceding that on which the measures are adapted or made public.

This compensation, the amounts and the conditions of payment shall be set not later than the date of dispossession. This compensation shall be effectively realizable, shall be paid without delay and shall be freely transferable. Until the date of payment, it shall produce interest calculated at the official Special Drawing Right interest rate set by the International Monetary Fund.

3. Nationals or companies of one Contracting Party whose investments have sustained losses due to war or any other armed conflict, revolution, state of national emergency or revolt occurring in the territory or the maritime zone of the other Contracting Party shall enjoy treatment from the latter Contracting Party that is not less favourable than that granted to its own nationals or companies or to those of the most favoured nation.

Article 6

Each Contracting Party in whose territory or maritime zone investments have been made by nationals or companies of the other Contracting Party shall grant to those nationals and companies the free transfer of:

(a) Interest, dividends, after-tax profits and other current income;

(b) Royalties deriving from incorporeal rights as defined in article 1, paragraph 1 (d) and (e);

(c) Payments made to repay duly contracted loans;

(d) Proceeds from the total or partial liquidation of the investment, including capital gains on the capital invested;

(e) Compensation for dispossession or loss as described in article 5, paragraphs 2 and 3, above.

Nationals of either Contracting Party who have been authorized to work in the territory or maritime zone of the other Contracting Party in connection with an approved investment shall also be permitted to transfer an appropriate portion of their earnings to their country of origin.

The transfers referred to in the foregoing paragraphs shall be effected promptly at the official exchange rate prevailing on the date of transfer.

Article 7

If the regulations of one Contracting Party provide for a guarantee for investments made abroad, this guarantee may be accorded, after a case-by-case examination to investments made by nationals or companies of that Party in the territory or maritime zone of the other Party.

Investments made by nationals or companies of one Contracting Party in the territory or maritime zone of the other Contracting Party may obtain the guarantee referred to in the preceding paragraph only if they have previously been approved by the other Party.

Article 8

1. Any investment dispute between one Contracting Party and a national or company of the other Contracting Party shall, to the extent possible, be settled amicably between the two parties concerned.

2. If the dispute has not been settled amicably within a period of six months from the date on which it was raised by one of the parties to the dispute, it shall be submitted, at the request of the national or company, either to the competent jurisdiction of the Contracting Party involved in the dispute, or to arbitration by the International Centre for the Settlement of Investment Disputes (ICSID), established by the Convention on the Settlement of Investment Disputes between States and Nationals of Other States, signed in Washington on 18 March 1965.

Once an investor has submitted a dispute to the competent jurisdiction of the Contracting Party involved in the dispute or to ICSID, the choice of one or other of these procedures shall be final.

3. Should either Contracting Party not be a party to the Convention on the Settlement of Investment Disputes occurring between States and Nationals of Other States, and if the dispute cannot be settled within six months of the date on which it was raised by one or other of the parties to the dispute, it shall, at the request of either of these parties, be submitted for arbitration before an "ad hoc" tribunal.

This "ad hoc" tribunal shall be established for each case in the following manner: each party to the dispute shall appoint an arbitrator and the two arbitrators shall jointly appoint a third arbitrator who is a national of a third State, who shall preside over the tribunal. The arbitrators must be appointed within two months, and the presiding arbitrator within three months from the date on which the investor notified the Contracting Party concerned of his intention to resort to arbitration.

Should the aforementioned time limits not be observed, each party to the dispute may ask the Chairman of the Arbitration Institute of the Stockholm Chamber of Commerce to make the necessary appointments.

The "ad hoc" tribunal shall establish its own rules of procedure in accordance with the rules in force of the United Nations Commission on International Trade Law (UNCITRAL).

4. For the settlement of the dispute, account shall be taken of the principles of international law, the provisions of this Agreement and the terms of any specific commitment that might be granted in connection with an investment and those of the national law of the Contracting Party involved in the dispute, including the rules concerning conflict of laws.

Article 9

If one Contracting Party, by virtue of a guarantee given for an investment made on the territory or maritime zone of the other Party, makes payments to one of its own nationals or companies, it shall thereby acquire full rights of subrogation with regard to the rights and actions of that national or company.

These payments shall not affect the rights of the beneficiary of the guarantee to have recourse to the options mentioned in article 8 of this Agreement or to continue any proceedings initiated until their completion.

Article10

Investments having formed the subject of a special commitment of one Contracting Party with respect to the nationals and companies of the other Contracting Party shall be governed, without prejudice to the provisions of this Agreement, by the terms of that commitment, if the latter includes provisions more favourable than those of this Agreement.

Article 11

1. Disputes relating to the interpretation or application of this Agreement shall be settled, if possible, through the diplomatic channel.

2. If the dispute has not been settled within a period of six months from the date on which it was raised by either Contracting Party, it shall be submitted, at the request of either Contracting Party, to an Arbitral Tribunal.

3. This Tribunal shall be established as follows for each specific case:

Each Contracting Party shall appoint one member, and the two members shall appoint by mutual agreement a national of a third State, who shall be designated Chairman by the two Contracting Parties. All the members must be appointed within two months from the date on which one Contracting Party notified the other of its intention to submit the dispute to arbitration.

4. If the time limits specified in paragraph 3 above are not observed, either Contracting Party shall, in the absence of any other agreement, invite the Secretary-General of the United Nations to make the necessary appointments. If the Secretary-Gen-

eral is a national of either Contracting Party, or if he is otherwise prevented from discharging this function, the Under-Secretary next in seniority who is not a national of either Contracting Party shall make the necessary appointments.

5. The Arbitral Tribunal shall reach its decisions by a majority of votes. These decisions shall be final and legally binding upon the Contracting Parties.

The Tribunal shall set its own rules of procedure. It shall interpret the award at the request of either Contracting Party. Unless the Tribunal decides otherwise in the light of special circumstances, the costs of the arbitral procedure, including the arbitrators' fees, shall be shared equally between the Parties.

Article 12

Each Party shall notify the other of the completion of the constitutional procedures required for the entry into force of this Agreement, which shall take effect one month after the date of receipt of the final notification.

The Agreement shall remain valid for an initial period of ten years. It shall remain in force thereafter, unless one of the Parties gives one year's notice of termination through the diplomatic channel. Upon termination of the period of validity of this Agreement, investments made while it was in force shall continue to enjoy the protection of its provisions for an additional period of fifteen years.

Signed at Algiers on 13 February 1993, in duplicate in the French and Arabic languages, both texts being equally authentic.

For the Government of the French Republic :

MICHEL SAPIN

For the Government of the People's Democratic Republic of Algeria:

AHMED BENBITOUR

I

Algiers, 13 February 1993

Sir,

I have the honour to refer to the Agreement between the Government of the French Republic and the Government of the People's Democratic Republic of Algeria on the Reciprocal Promotion and Protection of Investments which was signed today, and to state that this Agreement is interpreted as follows:

1. As regards Article 1:

1. Algerian investments in France made before the entry into force of this Agreement shall be subject to the provisions of this Agreement.

2. French investments in Algeria made before the entry into force of this Agreement by French nationals and companies engaged in economic activity in Algeria on the date of the entry into force of this Agreement shall be subject to the provisions of this Agreement.

However, as regards the implementation of article 6 of the Agreement:

- these French investments in Algeria shall enjoy freedom of transfer, provided they are brought into conformity with the laws and regulations in force, at the request of the nationals and companies concerned;

-when they are brought into conformity, investments already made in Algeria shall be given favourable consideration;

- the Algerian authorities shall grant these investments treatment which is no less favourable than that granted to other investments.

3. This Agreement shall not apply to disputes arising prior to the date of the entry into force of this Agreement.

4. For the application of this Agreement, indirect control of a company can be established, based in particular on the following factors:

- its status as a branch of a legal person of one of the Contracting Parties;

- a percentage of direct or indirect participation in its capital by a legal person of one of the Contracting Parties, that gives that legal person effective control, and in particular participation exceeding half of the capital;

- direct or indirect possession of voting rights in the company, that give a legal person of one of the Contracting Parties a determinant position in the governing bodies of the company or otherwise to influence its operations in a decisive manner.

2. As regards Article 3:

(a) The principle of just and equitable treatment shall apply in particular to the purchase and transport of raw materials, auxiliary materials, energy and fuels, and means of production and operation of all types, and to the sale and transport of goods both within the country and abroad;

(b) Within the framework of their internal laws, the Contracting Parties shall give favourable consideration to requests for entry and authorization to reside, work and travel

made by nationals of one Contracting Party in connection with an investment made in the territory of the other Contracting Party.

I should be grateful if you would inform me of your Government's acceptance of the contents of this letter.

Accept, Sir, etc.

AHMED BENBITOUR
Minister of Finance

Mr. Michel Sapin
Minister of Finance and economy of the
French Republic

II

Algiers, 13 February 1993

Sir,

I have the honour to acknowledge the receipt of your letter of today which reads as follows:

[See letter I]

I have the honour to inform you of my Government´s acceptance of the content of your letter.

Accept, Sir, etc.

MICHEL SAPIN
Minister of Finance and economy

Mr. Ahmed Benbitour
Minister of Finance